مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (٢٠)

التحولات الاجتماعية وانعكاسها على دور الدولة فى المجتمعات العربية

"دراسة سوسيولوجية"

إعداد
الباحث / محمد على عبد المنعم مراد
مدرس علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب - جامعة حلوان

السنة ٢٧ العدد (١٠٤) يناير ٢٠١٦م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التحولات الاجتماعية و انعكاسها علي دور الدولة في المجتمعات العربية
" دراسة سوسيولوجية "

الباحث/ محمد علي عبد المنعم مراد
مدرس علم الاجتماع (المساعد)
قسم الاجتماع – كلية الآداب
جامعة حلوان

تمهيد :

يعني التحول ، التغير ما بين الحالة الجديدة و الحالة القديمة أو إختلاف الشئ عما كان عليه خلال فترة محددة من الزمن ، أي االتغير الذي يحدث داخل المجتمع او التحول الذي يطرأ علي جوانب المجتمع و هو التحول الذي يطرأ علي البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن . (١)

و يعرف موريس جينزبرج M.Ginsburg ، التحول الاجتماعي بأنه كل تغير يطرأ علي البناء الاجتماعي في الكل و الجزء و في شكل النطاق الاجتماعي ، و من ثم فإن الأفراد يمارسون أدواراً اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال فترة معينة من الزمن . (٢)

و يذهب ولبرت موور W.Moore الي ان التحول الاجتماعي يعني التبدل الجوهري في الأبنية الاجتماعية ، اي في انماط الفعل الاجتماعي ، بما في ذلك النتائج المرتبطة بهذا التبدل ، كما تنعكس في التغيرات علي القيم و المعايير و المنتجات الثقافية و الرموز المختلفة . (٣)

اما عاطف غيث فيشير الي التحول الاجتماعي بإعتباره التحولات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي ، اي في بناء المجتمع ، ووظائف هذا البناء المتعددة ، حيث يري

---

(١) محمود محمد زقزوق ، مفاتيح الحضارة و تحديات العصر ، سلسلة قضايا إسلامية ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلي للشئون الإسلامية، القاهرة ،١٩٩٨ ، ص ٢ .
(٢) احمد النكلاوي ، التحولات الاجتماعية و التخطيط ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ص ٧-٨ .
(٣) احمد زايد،اعتماد علام ،"التغير الاجتماعي " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ص ١٨-١٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ان التحول الاجتماعي يأتي علي أربعة أشكال (التحول في القيم الاجتماعية و التفاعل الاجتماعي ، و التحول في النظام الاجتماعي أي في البناءات المحددة مثل صور التنظيم و مضمون الأدوار ، أي في المركز و الأدوار الاجتماعية ، التحول في مراكز الأشخاص . (٤)

" من آفاق التحول نحو الديموقراطية في دول الربيع العربي " :

يمكن القول ان ما يقع في البعض من البلاد العربية سابق علي كل الجهد النظري الذي تنتظم حوله منظومة الفكر العربي و التي كانت حتي الأمس القريب جداً ـ غارقةً في تحليلاتها الفوقية لمسارات الشعوب ، و تمفصلات بنياتها الذهنية . (٥)

لقد خرج مواطنو بلدان الربيع العربي الي الشوارع بعدما أعياهم الصبر للتعبير سلمياً عن مطالبهم المشروعة ، بيد ان أنظمة الحكم التي كانت قد إستطابت العيش و ضمنت الإستقرار ، استشعرت بعض الغرابة في هذا السلوك الاحتجاجي ، و هي التي لم تتوان عن تنظيم شعوبها و إغراقها في الوعود . (٦)

و يعكس ما سبق ان منطقتنا العربية قد شهدت في الآونة الأخيرة مالم تشهده طيلة عقود طويلة . فبعد ان ظل العالم العربي خارج موجات التغيير و التحول الديموقراطي المتتابعة مما دفع البعض الي الحديث عن وجود إستثناء عربي في هذا المجال أو عن وجود تناقض بين الثقافة العربية و قيم الديموقراطية ، بدأ العالم العربي في الآونة الأخيرة يشهد بدايات تفكك بنية النظم السلطوية بفعل إنتفاضات شعبية بدأت في تونس و مصر ثم في ليبيا و الأردن و البحرين و اليمن و عمان . و أياً كانت اسماء ساحات الإحتجاجات (ميدان التحرير ، دار اللؤلؤة ، شارع الحبيب بورقيبه ، ساحة التغيير) فالهدف ظل واحداً و هو سقوط الأنظمة السلطوية سواء أكان كلياً عن طريق تغيير شامل للنظام ، أو جزئياً عن طريق إدخال بعض الإصلاحات السياسية و الاقتصادية .

---

(٤) محمد عاطف غيث ، التحول الاجتماعي و التخطيط ، دار المعارف ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٩ .
(٥) من كلمة عن الحق لبعض في افتتاحية ندوة " الثورات الديموقراطية العربية " ، م.س، ٢٠١٢/١/١١ .
(٦) فهمي هويدي ، بلايين مصر المنهوبة ، الشروق الجديدة ، مصر ، عدد ٢٠١٢/٩/٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

و علي الرغم من الإختلافات المهمة بين النظم العربية ، خاصة بين النظم الملكية و النظم الجمهورية ، و بين الدول المنتجة للنفط و الدول المصدرة للعمالة ، فإن هذه النظم كانت تتفق في الكثير من السياسات و الخصائص ، و لذلك كانت مطالب القوي الثائره متشابهه الي حد بعيد . و قد تركزت هذه المطالب علي إطلاق الحريات السياسية و تحقيق الديموقراطية و العدالة الاجتماعية .

و فيما يتعلق بدوافع التغيير في الأنظمة العربية المعاصرة ، فإنه يمكن القول أنه علي الرغم من الثروات البشرية و الطبيعية الهائله التي تتمتع بها المنطقة العربية ، فإنها شهدت في العقود الأخيرة خللاً كبيراً في منظومة توزيع الثروة ، حيث إستأثرت نخب ضيقه ذات إرتباط وثيق بالسلطة بمقومات الثروة ، بينما همشت قطاعات واسعة من المجتمعات العربية . و قد تزايدت تلك الظاهره في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ مع التوجه لتبني آليات السوق و التجارة الحرة ، و تراجع الدور الاقتصادي و الاجتماعي للدولة ، كما تعاني المنطقة العربية القمع و الإستبداد ، و غياب الحقوق و الحريات ، وإنتهاكات واسعة لحقوق الانسان ، مع تركز السلطة في يد نخب ضيقة مرتبطة بالحزب او الأسرة الحاكمة .(٧)

و قد أنت حالة الإختناق السياسي الذي تشهده المنطقة العربية الي ظهور عدد كبير من الحركات الإحتجاجية ، فبعضها ذات صبغة سياسية او اجتماعية ، و بعضها ذات صبغة دينية او عرقية من ناحية أخري ، حيث فشلت معظم الدول العربية في تحقيق الإندماج الوطني بين الجماعات الدينية والعرقية و الإثنية المختلفة ، و تعرضت معظم الأقليات (او الأغلبية المهمشة) في العالم العربي لمظاهر الإقصاء و التميز الديني و الثقافي و الاجتماعي . (٨)

و في السنوات الأخيرة و مع تزايد القصر السياسي و الاجتماعي في الكثير من الدول العربية ، وتصاعد دور قوي إقليمية و خارجية ، بدأت هذه الجماعات تتحرك

---

(٧) مجدي صبحي ، التوجهات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الثورات ، تحرير سعيد عكاشه و آخرون ، مجلة السياسة الدولية ، ع ١٨٤ ، المجلد ٤٦ ، ابريل ٢٠١١ ، ملحق تحولات استراتيجية ، ص ص ١٩ – ٢٠ .

(٨) مصطفي خشيم ، تحديات النظام الإقليمي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، ع ٢٧٥ ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٨٠-٨٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

للمطالبة بحقوقها الثقافية والسياسية او للمطالبة بالإنفصال بشكل جزئي او كامل عن الدولة الأم ، و اخيراً أسهم التدخل الخارجي المتصاعد لقوي لقوي إقليمية و خارجية في الشؤون الداخلية للمنطقة في تعميق حالة الضعف و الإنقسام التي تشهدها دول المنطقة . (٩)

و يمكن القول ان حالة الضعف و الانقسام هذه و التي شهدتها معظم البلدان العربية قد إرتبطت بكون هذه البلدان قد عاشت علي إمتداد العقود الماضية ، تحت أنظمة عسكرية الطابع ، بعضها إستقر علي سدة الحكم لمدة تقرب من نصف قرن من الزمان ، و ذلك علي الرغم من الإختلاف النسبي في الظروف من دولة عربية الي أخري ، حيث تلاقت هذه الأنظمة في تعميم تجربة سياسية تسلطية صادرت الحقوق و الحريات العامة لصالح أوليجاركية (أقلية) حاكمة ضمت ممثلي السلطة السياسية و الذين يشملون مجموعات ممن يسمون مجازاً " رجال الأعمال " و هم في الأصل من صنائع النظام ، أعدهم علي شاكلته لكي يكونوا واجهته الاقتصادية التي تربت لهم و من خلالهم ، الثروة الوطنية عبر تواطؤ و مشاركة مباشرة من رموز الحكم و قمة هرمها السياسي ، بعد ان إستباحوا كل مقدرات البلاد التي نهبت و هربت الي الخارج و ذلك علي إمتداد السنوات السابقة .(١٠)

و يمكن القول ان تلك الأوضاع قد ساهمت و بشكل كبير في تعظيم معاناة الأغلبية من المواطنين في منطقتنا العربية و ساهمت في إقناعهم بأن نظم الحكم في مجتمعاتهم لا يمكن التعويل عليها ولابد من تغييرها إذا أرادوا لأبنائهم حياة حرة كريمة ، و ذلك بعد ان عايشوا النتائج التدميرية المباشرة لهذا الوضع المستمر من الفساد الهيكلي و النهب المنظم ، و تردي الأحوال الحياتية ، حيث يعيش ما يقرب من نصف هذه البلدان تحت خط الفقر ، و نسبة كبيرة من النصف الباقي فقراء ، حيث تنتشر البطالة في أعماق المجتمع ، فالشباب يمثلون ضحيتها المباشرة ، حيث

---

(٩) هناء عبيد ، عنف الثنائيات في مرحلة ما بعد الثورة ، مجلة السياسة الدولية ، ع ١٨٤ ،ابريل ٢٠١١ ، المجلد ٤٦٩ ، ص ص ٤٦-٤٧ .

(١٠) احمد بهاء الدين شعبان ، الحركات الاجتماعية من بورتو اليجري الي ربيع العرب ، المجلس الاعلي للثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ص ٦٣-٦٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بمضي معظمهم أفضل سنوات حياته بلا عمل أو أمل في حين تنهار الخدمات العامة ، و ذلك لأن مخصصاتها في الموازنة قد تم تبديدها ، فتنتشر الأمراض و تعم الفوضي و يحيا الملايين بلا سكن لائق في مدن العشوائيات و الصفيح ، كما تنتشر الجريمة و العنف و المخدرات ، و يتسرب من التعليم الآلاف من الأطفال الفقراء كل عام ، تلقي بهم المقادير الي الشوارع ليشكلوا ظاهرة مريعة لا يستطيع النظام ان يقدم حلاً سريعاً لها ، بينما يتدني مستوي التعليم الرسمي ، و يصبح هذا الحق الذي نظر اليه بالأمس بإعتباره ضرورة للحياه ، كالماء " سلعة " لا يقدر علي تكلفتها إلا القلة من المؤسرين لا ينهي سوي نصف بالمائة فقط من الطلاب بتلك الأسر الفقيرة ، تعليمهم الثانوي بنجاح .

و يمكن القول ان هذا النموذج من أنظمة الحكم الذي جري تعميمه في أغلب الدول العربية ، تنقل بخفة و سهولة بين طبائع النظم الجمهورية المتعارف عليها ، و تلك النظم الملكية التي يتم فيها " توريث حكم العائلة " لمن يختاره من بين المحظوظين من ابنائها .

و في مواجهة ذلك (توريث حكم العائلة) في جمهوريات كسوريا و اليمن و ليبيا و مصر ، فقد كان من الطبيعي ان لا تستسلم الشعوب لهذا الواقع العربي المذري ، و أن تقاوم القهر و الإستبداد والفساد ، و ان تبتكر الصيغ و الأشكال المناسبة لظروفها ، و التي تحدث التراكم البطئ المتاح ، حتي تتشكل " الكتلة الحرجة " القادرة علي إطلاق قاطرة التغيير و حمل مشروعه الحداثي الي ساحة التنفيذ .

و لقد كانت الوسيلة الوحيدة المتاحة هي تحريك الواقع الراكد بواسطة سلسلة من التحركات الشعبية "الحركات الاجتماعية " التي كان نصيب بعضها الفشل ، و حالف بعضها الآخر النجاح ، في صراع ضارٍ بين قوي السكون و الجمود و قوي التغيير و التطور و الأمل في المستقبل و التي كان عصبها الرئيسي الشباب من المتعلمين الراغبين في التغيير و التقدم . (١١)

(١١) المرجع السابق ، ص ص ٦٦-٦٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما كانت الوسيلة في تحريك الواقع الراكد في المجتمعات في ملاحقة التغيرات العالمية و ليس للمتغيرات المتعلقة بالبيئات العربية فقط ، و ذلك من منطلق ان العالم العربي ما هو الا جزء من العالم بوجه عام ، لا يمكن فصله او عزله عنه ، و ذلك وفقاً لمبدأ التفاعل و التلازم الوظيفي المتبادل بين الجزء و الكل ، حيث بات من المؤكد ان " الأسرة " علي سبيل المثال و بإعتبارها النظام الأول في المجتمع ليست بمعزل عن التأثيرات و التغيرات التي تصيب المجتمع بوجه عام سواء أكانت تلك العوامل داخلية او خارجية ، حيث اصبح موضوع التحولات و التغيرات التي تتعرض لها الأبنية و النظم الاجتماعية علي إختلافها واحداً من الإهتمامات التي اولاها الباحثون اهمية خاصة في دراسة هذه الأبنية دراسة وظيفية .(١٢)

و ما ينطبق علي النظم التي تشكل جزءاً من البناء الاجتماعي ، كنظام الأسرة علي سبيل المثال ، ينطبق ايضاً علي دراسة البناء الاجتماعي للمجتمع ككل . و يمكن القول ان عوامل التغير المتمثلة في تلك الثورات التي شهدتها المجتمعات العربية قد اسهمت و بشكل فاعل في تغير مفهوم ووظيفة الدولة بوجه عام ، و ليس فقط تغير النظم الاجتماعية بمعزل عن النظم الاخري .

و مما لا شك فيه ان ما شهدته بعض البلدان العربية من تحول دراماتيكي و سريع في نظامها السياسي سواء علي مستوي الزعامات السياسية الأولي او في بعض هياكلها الإدارية و السياسية و خياراتها الداخلية و الخارجية ، و ما تعيشه بلدان عربية اخري من إرهاصات تتجه بشكل حثيث نحو التغيير و الإنتقال الي طور سياسي آخر يختلف في حدوده الدنيا جزئياً عن الواقع السياسي القائم . ان ما تشهده هذه البلدان من تحولات لم تكن في الحسبان ، و لم تكن متوقعة لدي اغلب المحللين بمصائر العالم العربي .

و فيما له علاقة بالعوامل التي أثرت في تغير بنية الدولة و ادوارها في المنطقة العربية و بالتحديد في دول الربيع العربي ، يجدر القول انه في سياق التحولات

(12)David M.Blau , " What determines family structure Discussion paper no .4912 , Ohio state university and IZA , Germany , 2010 , p33 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي تجري في تلك الدول ، يتم الخلط الدائم بين الفكرة الديموقراطية التي قد لا تختلف عليها كل القوي السياسية و الاجتماعية الموجودة في هذا المجتمع او ذاك . فالنظام الديموقراطي يتطلب في المرحلة الأولي تفكيك النظام السابق او شبكة المصالح القائمة ، و بعد ذلك تأتي مرحلة تثبيت او إرساء معالم النظام الديموقراطي الجديد . و بطبيعة الحال فإن مرحلة تفكيك النظام القديم لن تمر بسهولة او دون عقبات و مشاكل ، لأن هناك قوي و فعاليات لها مصالح ثانية و اكيدة في إستمرار النظام القديم ، و ستعمل هذه القوي بوسائل مختلفة مشروعة لإدامة الأوضاع السياسية علي حالها ، و ستعمل للدفاع عن موقعها و مصالحها المختلفة .

و في المقابل فإن القوي السياسية و الاجتماعية الجديدة تريد الإسراع في إنهاء النظام القديم و تثبيت النظام الجديد ، فيتولد من جراء إختلاف المصالح و القناعات و الأولويات نزاعات و صراعات مفتوحة علي كل الإحتمالات . (١٣)

و لهذا فإن المرحلة الانتقالية من النظام القديم الي النظام الجديد ، هي من أهم المراحل التي تحدد طبيعة المستقبل السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لهذا البلد او ذاك المجتمع . فكل القوي والفعاليات تشعر ان هذه المرحلة هي من افضل المراحل لتوسيع نطاق عملها و تأثيرها و منافستها اليومية للقوي و الفعاليات الأخري . و الجميع كسر حاجز الخوف ، و لا يخاف قوة قادرة علي إجهاض عمله او عرقلته ، فهي مرحلة سائلة و متحركة و فوضوية ، و الكل يسعي الي تثبيت نفسه و مصالحه في إطار النظام الجديد المزمع تشكيله .

و دائماً و لإعتبارات سيكولوجية و اجتماعية و ثقافية ، فإن عملية الصراع و التنافس بين مجموع القوي لا تلتزم بقواعد اللعبة لأنها لم تتشكل بعد ، كما أنها ستلجأ الي وسائل غير مشروعة او غير أخلاقية ، في الدفاع عما تراه مصالحها و مجالها الحيوي . و بالإستمرار في المراحل الإنتقالية التي تمر بها الأمم و المجتمعات ،

(١٣) محمد محفوظ ، الربيع العربي و آليات المصالحة و الانصاف " ، مجلة الكلمة ، ع ٧٥ ، منتدي الكلمة للدراسات و الابحاث ، دلتا للنشر ، لبنان ، ٢٠١٣ ، ص ص٩٥-٩٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تزداد الفروقات ، و تبرز التناقضات و تطفو علي السطح المشاكل و التوترات الكامنة في قاع المجتمع ، لهذا فإن النظرة الحالمة او اليوتوبية الي الأمور او قضايا التحول و الإنتقال ، تصدم الجميع و لا نصيب لها من الحقيقة و الواقع .

و يمكن القول ان الدول التي تعيش الاستبداد و الاحتكار لعناصر القوة و غياب الحياة السياسية الطبيعية ، ستكون مرحلة الانتقال و التحول الديموقراطي لديها عسيرة و قاسية لأنها تفتقد بسبب شمولية النظام السياسي الي تقاليد العمل السياسي العام و قواعد التنافس الاجتماعي الحر و المفتوح، أما الدول التي تعيش اجواء الحرية و الانفتاح و الحياة السياسية الطبيعية بشكل نسبي ، فإن عملية التحول الديموقراطي فيها ستمر بمشاكل قليلة او أزمات محددة .

و من ثم فإن الذي يحدد طبيعة التحولات الديموقراطية في المجتمعات العربية ، هو طبيعة النظام السياسي ، و مدي مشاركة القوي السياسية و الاجتماعية فيه ، و يصبح بالإمكان تسليط الضوء علي إشكالية الإنتقال الي الديموقراطية من زاوية الفرق بين تأسيس الديموقراطية من جهه ، او تأسيس النظام الديموقراطي تاريخياً ، و هي عملية جرت النظام ورائها ، و عملية إعادة إنتاج نظام ديموقراطي من جهه أخري اي توفر مقومات إعادة النظام لذاته ، و هذا يشمل تطوره في إطار الظاهرة نفسها و بعد ان نضجت كنظام ..

و مما لا شك فيه انه في مرحلة الانتقال و العبور، تبرز علي السطح في كل المجتمعات العربية جملة المشاكل و التناقضات الكامنة في العالم العربي ، لأنه في زمن العبور تتراخي و الي حد ما القبضة الأمنية و التراتيبات الاجتماعية القائمة ، و تبرز علي العناوين و اليافطات الكامنة في الجسم العربي ، و يتم تداول مصالح و أهداف و آمال كل الجماعات البشرية الفرعية .(١٤)

و مما سبق يمكن القول ان الدولة الديموقراطية او دولة القانون التي تنشدها الشعوب العربية من خلال الإصرار و المثابرة الذين يطبعان الحراك التاريخي العربي الحالي ،

(١٤) المرجع السابق ، ص ص١٠٩-١١٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هي دولة القانون اولاً ودولة المؤسسات (لا دولة الأشخاص او العائلات) ، و الدولة الضامنة للحريات و للحقوق و المتيحة لفاعلية المواطنين و لحقهم في محاسبة السلطة ، إما بأنفسهم او عبر ممثليهم في المجالس المنتخبة.

و هذا التطلع القوي نحو الديموقراطية و التعلق بها بشكل قوي يجعلها تبدو احياناً كيوتوبيا تاريخية ملهمة و احياناً كفكرة خلاصية او محملة ببشائر الخلاص ، و هو ما يدل من جهه علي شراسة وعنف الإستبداد السياسي العربي ، كما يدل علي مدي التوق الي الخلاص و الي الخروج من دوائر الإستبداد السياسي و عن مدي الحاجة اليها .

و التطلع نحو الديموقراطية و الرهان عليها كحل يشي بالخلاص هو تطلع يواجه العديد من المثبطات و العوائق الثقافية و المؤسسية التالية : البنيات و المؤسسات التقليدية : البنية القبلية والعشائرية و القرابية ، الثقافة التقليدية المنغلقة التي لم تنفتح علي ثقافة العصر و اخيراً السلطة السياسية الميالة الي الإرتكاز علي البني التقليدية و القائمة علي السلطة القائمة علي العنصرين والمكونين السابقين ، و إن تنمقت بمصطلحات و مقولات مستقاه من الثقافة الكونية او متكيفة معها .

و مجموع العناصر الثلاثة تشكل كتلة صلبة متداعمة العناصر تعوق و تبطئ آليات التطور وبخاصة إنتشار و شيوع الآليات و الأفكار الديموقراطية .(١٥)

و علي الرغم من العوائق السابقة ، إلا انه يمكن القول ان العالم المعاصر قد شهد تحولاً ديموقراطياً تجلي في تطبيقات متعددة في دول كثيرة ، بما فيها بعض الدول النامية كمجتمعاتنا العربية علي سبيل المثال ، حيث زادت الرغبة في المشاركة السياسية و الإسهام في مواجهة اصحاب السلطة و النفوذ .(١٦)؛ " وما الثورات العربية الا إنعكاس لتزايد هذه الرغبة مع مرور الوقت ".

---

(١٥) محمد سبيلا ، المخاض الديموقراطي العسير في الوطن العربي ، في مجلة الكلمة ، ع ٧٤ ، منتدي الكلمة للدراسات و الأبحاث ، مؤسسة دلتا للطباعة و النشر ، لبنان ، ٢٠١٢ ، ص ص١٢٥-١٢٦ .

(16) Barry Eichengreen and David leblang " Democracy and Globalization work, National Bureau of Economic research , Cambridge , August 2000, p4 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دوافع التحولات الاجتماعية في الأنظمة العربية :

مما سبق يمكن اجمال اسباب و دوافع التحولات الاجتماعية التي لعبت دوراً في تغير نظام الدولة في المنطقة العربية في ان هناك عوامل عدة قد أسهمت في ظهور بوادر الإتجاه نحو التغيير و ما شهدته الأنظمة العربية المعاصرة من تغيرات كالإتجاه (كما سبق الإشارة) نحو الإنتفاضات والثورات الشعبية في العالم العربي .

و من اهم المؤشرات التي تعكس حالة الضعف التي اصابت بناء الدولة في المنطقة العربية نتيجة للتحولات الاجتماعية التي اصابت هذه المنطقة ، تلك التي ترتبط بمظاهر الاقصاء الاقتصادي والاجتماعي و السياسي التي يعاني منها فئة الشباب في تلك المنطقة ، و بخاصة الفئة العمرية من ١٥-٢٩ عاماً حيث تعتبر في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير و المحركة له ، و تعد البطالة من اهم المشاكل التي يعاني منها الشباب في العالم العربي ، اذ ترتفع مستوياتها (البطالة) الي ٢٥% بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي ١٤.٤% و تتركز نسب البطالة بشكل كبير في اوساط الشباب المتعلم الحاصل علي تعليم عالي ، إذ تمثل هذه الشريحة من الشباب نحو ٩٥% من الشباب المتعطل عن العمل في العالم العربي ، كما ترتفع نسبة البطالة بشكل كبير في اوساط الشابات المتعلمات ، حيث تشغل المنطقة العربية موقعاً متدنياً بين مناطق العالم من حيث إسهام المرأة في سوق العمل ، بالإضافة الي ان الشباب يعانون من تدني مستويات الأجور و سوء ظروف العمل حيث يعمل حوالي ٧٢% من الشباب في القطاع غير الرسمي .(١٧)

و بالإضافة للعامل السابق و الخاص بحالة الاقصاء الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي التي يعاني منها الشباب و التي كان لها تأثيرها الفاعل علي نظام الدولة في المنطقة العربية ، فإن الوضع الاقتصادي و الاجتماعي الذي تعاني منه المنطقة العربية قد أسهم أيضاً في وجود العديد من المشكلات التي اعاقت حركة التنمية في دول المنطقة ، حيث أنه علي الرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع

(١٧) محمد السيد سعيد ، ازمة النظام العربي ، مجلة السياسة ، ع ١٠٠ ، السنة ٢٦ ، ابريل ١٩٩٠ ، ص ص٤٥-٤٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ما دول المنطقة ، فإن النظم العربية قد اخفقت في تحقيق التنمية المستدامة و
العدالة الاجتماعية ، حيث لا تزال قطاعات واسعة من الدول العربية تعاني الأمية
والبطالة و انخفاض مستويات الدخل و غياب الخدمات و المرافق ، ذلك بالإضافة
الى تزايد الفجوة بين الطبقات و المناطق في الدولة الواحدة . و قد ساهم تفاقم
المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية وتفشي الفساد بشكل واسع و إستئثار نخب قليلة
بالسلطة لعوائد التنمية الي تزايد حالات السخط السياسي و الاجتماعي و ظهور
حركات احتجاجية علي نطاق واسع في الكثير من الدول في المنطقة العربية . (١٨)

و من المعروف ان هناك من يحمل بني اجتماعية عدة مسؤولية إعاقة عملية التغيير
في العالم العربي ، حيث يذهب اصحاب هذا الرأي الي ان السبب الرئيسي لإخفاق
عملية التحول الديموقراطي في العديد من الأقطار العربية لا يرجع الي مسائل معينة
بقدر ما تعبير عن تضافر بني اجتماعية و سياسية و اقتصادية عملت علي غياب
او تغيير القوي الاجتماعية و السياسية المنظمة القادرة علي استغلال ازمة النظم
التسلطية و الشمولية ، و من ثم الي إفتقار الحركة الديموقراطية الي قوة دفع حقيقية ،
فضلاً عن أن ثمة بعض الإشكاليات التي خصت هذا الجزء من العالم دون سواه و
ساهمت في تعميق أزمة الحرية بالأقطار العربية .(١٩)

و مع إتجاه عدد من الدول العربية الي تبني سياسات التحرر الاقتصادي و اقتصاد
السوق في السنوات الأخيرة ، تراجع الدور الاقتصادي و الاجتماعي للدول العربية
بشكل ملحوظ ، مما أثر بالسلب في قطاعات واسعة كانت تعتمد و بشكل كبير علي
دعم الدولة ، و قد تزايدت من ثم مظاهر الفقر و التهميش ، و إتسعت الفجوة بين
الأغنياء و الفقراء بشكل ملحوظ ، و شهدت دول عربية عده تصاعداً في وتيرة

---

(١) جلال معوض ، الشرق الاوسط : الدلالات و التطورات الجارية المحتملة ، مجلة شئون عربية ، ع ٨٠ ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٤٠-١٤٢ .

(٢) عبد السلام بغدادي ، النظم السياسية العربية و تحديات التغيير و الإصلاح السياسي ، دار الكتب العلمية ، بغداد ٢٠١١ ، ص ص ٤٦-٤٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإحتجاجات العالمية و الفئوية المطالبة برفع الأجور و محاربة الفساد و الغلاء وتحسين الظروف المعيشية للعمال داخل هذه الدول .(٢٠)

اما العنصر الثالث و الذي اسهم أيضاً في وجود المشكلات التي اعاقت حركة التنمية في المنطقة العربية فإنه يتمثل في غياب الحريات السياسية في دول هذه المنطقة ، حيث يتعرض البعض من هذه الدول منذ نهاية الحرب الباردة ، خاصة منذ الإحتلال الامريكي للعراق لضغوط داخلية وخارجية متزايدة لتبني إصلاحات سياسية و ديموقراطية حقيقية تؤدي الي إطلاق الحريات السياسية و المدنية و حرية تشكيل الأحزاب و الجمعيات و الاتحادات و الي وضع ضمانات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة و الاعلام ، إلا ان الدول العربية لم تستجيب لهذه الضغوطات و إكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية . و حتي الدول التي سمحت بقدر اكبر من التعددية السياسية ، مثل المغرب الكويت و مصر ، فقد إعتمدت علي ترسانة واسعة من الأدوات القانونية و الأمنية و الإدارية لتقييد الحريات و الأحزاب و الإعلام و منظمات المجتمع المدني.

و قد ساهم إمتناع الدول العربية عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية الي إنصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية و الي ضعف و ترهل الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في هذه الدول . (٢١)

و فيما يتعلق بالعنصر الرابع و الذي كان له دور في وجود المشكلات و التي أعاقت حركة التنمية في المنطقة العربية ، فإنه يتمثل في إنعدام الوحدة ، حيث شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة تصاعداً في الهويات الفرعية علي حساب الهوية الوطنية ، خاصة في تلك الدول التي تتمتع بقدر عال من التنوع العرقي و الديني و الإثني و قد نتجت هذه الظاهرة عن عوامل مختلفة عدة في مقدمتها قيام النظم السلطوية لعقود طويلة بحجب الحريات الثقافية و الدينية ، و بحرمان جماعات مختلفة من حق

(٢٠) حيدر ابراهيم علي ، الامنوقراطية و التحول الديموقراطي في المنطقة العربية ، مجلة السياسة الدولية ، ع ١٨٤ ، المجلد ٤٦ ، ٢٠١١ ، ص ص٥٠-٥٣.

(٢١) احمد شكر الصبحي ، مستقبل المجتمع المدني في النظام العربي ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ص١٧٦-١٨١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التعبير بحرية عن هويتها و عن عقيدتها كما حدث في حالة الامازيغ في شمال افريقيا .

اما منظرو ما بعد الحداثة فإنهم يعتقدون حالياً ، ان الثقافة اصبحت الآن اكثر أهمية من الاقتصاد في قيادة التغيير الاجتماعي ، فبناء بنية تحتية اقتصادية لا يعني رفعاً لرفاهية الأمة ، بل ترتبط المسألة بمدي السيطرة علي المعلومات و التقنية و كيفية إنتاجها . و هذه الفكرة هي نفسها التي إنطلق منها ماكس فيبر Max weber قبل قرن من الزمن في كتابه البروتستانتية و روح الرأسمالة . (٢٢)

فالسؤال الرئيسي الذي طرحه فيبر ، هو كيف إنتقل المجتمع الأول من منظومة قيمية للتقاليد الي مجتمع محتوم بقيم جديدة اكثر عقلانية ، و ما هي القوي الأساسية التي سمحت لهذا المجتمع بالتطور .

و لقد تمثل الجواب في ان الثقافة الدينية البروتستانتية بعد ان تعلمنت لعبت دوراً مهماً في تطور الرأسمالية ، و هو موقف مخالف للماركسية التي ترجع المنظومة الأيديولوجية الي الترتيبات الاقتصادية ، و سواء صحت رؤية فيبر و ماركس ، او كليهما معاً فإن عملية التحديث في نهاية المطاف هي سلسلة متتالية من التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية و النفسية ...و هذا يعني ان التحديث الاقتصادي لا ينبغي ان ينظر اليه بوصفه عملاً اقتصادياً محضاً بوصفه عملاً سياسياً عالي التنظيم للجماعة الاجتماعية و الدولية .(٢٣)

اما العنصر الخامس من العناصر التي كان لها دور في وجود المشكلات التي اعاقت حركة التنمية في المنطقة العربية ، فإنه يتمثل في العامل الخارجي ، و الذي اثر بشكل كبير في إستقرار المنظومة السلطوية في العالم العربي ، حيث إرتبط هذا العامل بتصاعد دور الفاعلين الدوليين و الإقليميين في السياسات الداخلية لدول

(٢٢) عبد العزيز الدوري ، الهوية الثقافية العربية و التحديات ، مجلة المستقبل العربي ، ع ٢٤٨ ، ١٩٩٩ ،ص٧-١١ .

(٢٣) حسن شامي ، اسئلة حول مشاريع الاصلاح و الديموقراطية ، الحياة ، ع ١٤٩٩٦ ، ٢٠٠٤ ، ص ص١٦-١٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المنطقة في السنوات الأخيرة ، حيث ان التدخل الخارجي ليس بجديد علي المنطقة العربية و لكنه كان في فترات سابقة مرتبطاً بالأساس بترسيخ النظام الإقليمي و الذي وضعته القوي الإستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين و بدعم من النظم السلطوية الموالية للغرب علي إختلاف توجهاتها .(٢٤)

الدولة في المجتمعات العربية ... المفهوم و ملامح التغير :

و بعد العرض السابق يمكن القول ان وضع دور الدولة في المجتمعات العربية قد خضع لمجموعة من التحولات الاجتماعية و التي اثرت علي هيكل الدولة ووظائفها ، و من ثم علي إسهامها في حركة التنمية سواء علي مستوي الدولة بعينها او علي مستوي المنطقة العربية بوجه عام ، حيث يؤكد الكثيرون منذ منتصف عقد السبعينات من القرن العشرين على أننا نعيش اليوم عالم يموج بمتغيرات متباينة تبدو و كأنها تلقائيه في الاقتصاد و السياسه و الثقافه و التكنولوجيا . وتتضح مصداقية هذا القول من ان التغيير يمثل ظاهرة ممتده عبر الزمن حيث تعود جذورها الى الموجه الاولى للتغيير في التاريخ البشري قبل حوالي عشرة الآف سنة . ولكن ما يميز التغيير الجديد عمق تأثيره ، وسعة مداه، وحركته ، و شمولية العالم كله ، والذي يعود الى الثورة العلمية و التكنولوجية او كما يدعوها البعض الثورة الصناعية الثالثة والتى قربت المسافات بين الامم و الشعوب ، حيث قيل ان العالم اصبح قرية كونية .

و الاثر الاكبر و الاكثر اهمية للعولمة على العالم الثالث تمثل في مفهوم الدولة ودورها الاقتصادي، و لقد ظلت الدولة زمناً طويلاً عاملاً أساسياً قادراً على قيادة التنميه الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث عملت على تقليص الفجوه بين مجتمعاتها و مجتمعات العالم المتقدم ، و لقد تمثلت أهم عواقب هذه النظرة لدور الدوله في التفاؤل المفرط في قدرتها و نقاء سريرتها . و قد ظهر جلياً في العقدين الاخيرين فساد الرأى القائل بقدرة الدولة على انجاز القفزة الكبرى بالمجتمع و الاقتصاد الى حالة التقدم ،

(٢٤) هاني رسلان ، جنوب السودان و التوجه نحو الإنفصال ، مجلة السياسة الدولية ، ع ١٧٩ ، المجلد ٤٥ ، ٢٠١٠ ، ص ص١٣٧-١٤١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ظهرت هذه الأزمة مع ما افرزت الثورة العلمية و التكنولوجيه و ما حكم به
سيطرة الاقتصادي العالمي الجديد و الذي حل فيه السوق محل الدوله بوجه عام.

ه ترامن ذلك مع سيطرة مبادىء السوق الحره على العالم . و بوجه عام يمكن
ول ان النظام الاقتصادي للدولة اصبح محكوماً بمؤسسات تلبس رداء الدوله و
الحياد و تتبنى قضايا العالم الثالث و لكنها في حقيقة الامر تتبنى روىء و
بادىء البنيان الرأسماليه في تبني فلسفة السوق و تحرير الدولة من التزاماتها ،
يرات الى تشكيل دور الدولة في العالم الثالث بما يتناسب و إحتياجات السوق
رأسماليه دوليه و مصالح الشركات متعددة الجنسيات ، لا بما يتناسب واحتياجات
مجتمعات العالم الثالث.[1]

الدولة في الاقتصاد :-

ن كان الاهتمام بدراسة الدولة قد بدأ الاهتمام به في المجتمعات الرأسمالية ، الا انه
ث ان تحول الى الاهتمام بدراسة الدوله في العالم الثالث ، حيث اكد توصل
المهتمون بدراسة الدوله لنظم الدوله فى اى منهما (نعني العالم الرأسمالي المتقدم و
العالم الثالث لابد من ان يؤدي بالضرورة الى الآخرون ، ولقد نجحت الدراسات الى
كبير في تطوير الاطروحات رأسا على عقب خلال عقدين من الزمان تقريباً .

يمكن القول ان الاهتمام بالدوله لم يكن وليد اعتبارات اكاديمية فحسب ، بل كان
اعتبارات بذاتيه ترتبط بالدور المتعاظم للدوله في تنظيم شؤون الحياة الاقتصاديه
اجتماعيه و الفكريه ، وفي تنظيمها و ضبطها لكثير من اشكال التفاعل بين
افراد و الجماعات . وعلى الرغم من اختلاف المجتمعات فى مدى هذا الدور
لمتعاظم لدوله و نطاقة ، الا اننا لا نكاد نصادف مجتمعا مدنيا إستطاع ان يحيد
دور دوله او ان يوازنه .

[1] حمدي عبد العظيم ، العولمه و مستقبل الدور الاقتصادي للدوله في العالم الثالث ، دار الكتاب الجامعي الاسكندرية ، ص ص ٢٢-٢٥

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعالمنا المعاصر يبدو عليه انه قد بدا يدخل مرحله جديده من تاريخة ، حيث تتفاعل فيها عوامل عالميه و محليه تختلف عن نظيرتها في النصف الاول من القرن الحالي ، و لقد بدت متغيرات الحقبه الجديده و كأنها تتحدى كل أشكال التنظير الاقتصادي حول الدور المحايد للدوله وذلك في اطار الحريه الاقتصادية ، و كل اشكال التنظير السياسي التي ترسم للسياسه حدوداً تتحرك فيها وتتكر تعديها على حدود النظم الاخرى . و لقد بدت المتغيرات الجديده متشابكه و معقدة تتعدى حدود ماهو اقتصادي و سياسي الى ما هو اجتماعي و ثقافي ، بل اضحى من الصعب تناول اية قضيه من قضايا الدوله المعاصرة دون الدخول في تفاصيل معقده ابعد من الدوله بل ابعد من حدود المجتمع الاقليمي المحدود.

وعلى الرغم من الاختلاف حول تعريف الدولة (لا يقتصر هذا الخلاف بين النظريات المفسره للدوله و انما هو خلاف قد يظهر داخل كل نظرية على حدة . ففي النظريه الوظيفيه نصادف خلاف حول الاهتمام بهياكل الدولة او وظائفها ، كما نصادف داخل النظريه الماركسيه خلافا حول علاقة الدوله بالطبقه من حيث الاستقلال او الهيمنه)

ولما سبق نأخذ هنا بتعريف يبرز اهم العناصر في مختلف تعريفات الدولة ، وهذا التعريف يتمثل في كون الدوله هى من الاجهزه المركزيه التي تمارس سلطتها من خلال مجموعات من الموظفين – وفقا لمبدا السياده على اقليم معين ، تحتكرفي داخله الاستخدام الشرعي لوسائل القسر الفيزيقي الذي يمكنها من ان تكون سلطه ، فيما يتصل بصناعة القوانين و تطبيقها .

وبهذا المعنى فان الدوله تتمثل في مجموعه من المؤسسات التي تقف على راس مجتمع مدني ولكنها لا تنفصل عنه . بل تمتد باطرافها في داخله ، و يمتد هو بدوره باطرافه في داخلها ، كما يمكن القول ان الدوله هى القوة الضابطه لهذا المجتمع و المسيره لحركته ، و لكنها هى نفسها نتاج له و لبيئته التي يعمل فيها و يتفاعل ، فتكونه كمجموعه من الاجهزة و كسلوك له اهداف و توقعات وقدرات ماهى الا نتاج

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تاريخي للبناء الاجتماعي ، وهى في نفس الوقت فاعل فيه ولايمكن فهم أحدهما
معزل عن الاخر .(١)

و من التعريفات ما يقرر ان الدولة " هى جماعه مشتركه ذات سياده الزاميه ،
تمارس تنظيماً مستمراً وتحتكر القسر في نطاق رقعه من الارض و السكان الذين
يعيشون عليها ، و تحتوي على كل اشكال الفعل التي تحدث في نطاق سيادتها . و
يمكن القول ان هذا التعريف يركز على الوسائل التي تستخدمها الدوله و ليس على
الغايه من وجودها ، و لذلك فانه يوصف بانه تعريف امبيريقي او سوسيولوجي .

و في ضوء هذا التعريف فان ما يميز الدولة عن اللا دولة هو وجود حكومه قوميه
تحتكر استخدام القسر في رقعه معينه من الارض و تمثل نطاق سيادة الدولة.

و على الرغم من تعدد التعريفات الخاصة بالدولة ، الا انه هناك شبه اجماع حول
ان الدوله لابد ان تشمل عناصر ثلاثه : شعب و اقليم و سياده ، و اهم و اخطر
هذه العناصر هو فكرة السياده وهى تحدد طبيعة الدوله المعاصره كما ترتبط علاقتها
بالعنصرين الاخرين (الشعب و الاقليم) ، حيث ان فكرة السياده تحدد علاقة الدوله
بمواطنيها من ناحيه وحدود سيادتها الاقليمية و بالتالي استقلالها عن الدول الاخرى .

وبعد العرض السابق لمفهوم الدوله يتضح لنا ان الدولة اذن كياناً تاريخياً حيث انه
اذا كان لنا ان نفهم الدوله في الحاضر ، فان ذلك لن يتم الا اذا تعرفنا على القوى
التي شكلت الدوله و المجتمع في الماضي ، كما انها كيان بنائي من حيث انها
جزء او عنصر في تكوين اجتماعي عام يضم انماط انتاج و طبقات و ثقافة حين
انها باختصار جزء من بنية اجتماعيه ، ولا يمكن فهم تركيبها الداخلي و
خصائصها و نمط فعلها عبر الزمان و المكان بوجه عام .(١)

---

(١) ابراهيم سعد الدين و اخرون ، الدوله و دورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي ، بحوث و مناقشات ندوه عقدت بالكويت في ٢٧-٢٩ مايو ١٩٨٩ ، المعهد العربي للتخطيط ، دار الرازي ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ص ص ١٧-٢٠ .

(١) احمد زايد ، الدوله في العالم الثالث ، رؤيه سوسيلوجيه ، دار الثقافه ، القاهره ، ط١ ، ١٩٨٥،ص ١٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

و على الرغم من تشابه الافعال الاقتصاديه و السياسيه للدوله في العالم الثالث ، الا ان هذه الافعال تتباين وفقا للظروف التاريخيه الخاصه ، حيث انها في العالم الثالث قد تتدخل في شئون الاقتصاد وتقيم ركيزة اقتصاديه و طبيقية صلبه ، و قد تتجه في ظروف اخرى الى تشجيع القطاع الخاص وتقويته ، و قد يختلف الفعل الاقتصادي و عمقه و نطاقه في الحالتين ، حيث يختلف من مجتمع الى اخر في ضوء اعتبارات تاريخيه خاصه ، كما انه قد يختلف باختلاف الفترة التاريخيه داخل المجتمع الواحد، فكل منعطف تاريخي يفرز قوى اجتماعيه وسياسيه تتشابك علاقاتها و مصالحها بشكل مختلف نسبيا عما سبقها من فترات ، فالافعال الاقتصادية السياسية للدولة تساهم في تحديد نمط التنمية الاغلب . وعلى الرغم من ان الافعال الاقتصادية السياسية تتعدد و تتناقض و فقا للمحددات البنائيه للدوله و خصائصها ، فإن النمط التنميه يتغير و يتناقض بدوره ، و يتمثل هذا التناقض في تغير الاهداف للتنميه و مسلكها و شعاراتها من مجتمع لاخر داخل العالم الثالث ، ومن فترة تاريخيه لفترة اخرى داخل المجتمع فعندما يتخذ الفعل الاقتصادي للدوله نمط التدخل السافر في الاقتصاد و ادارته ، فان التنمية تتجه وجهه معينة تتدعم معها مواقف طبقية معينة للدولة و تتحول وجهة التنمية عندما تركز الدولة على القطاع الخاص او تحول ما تملكه من وحدات انتاجية و خدمية اليه ، و يصاحب ذلك في الموقف الطبقيه المستفيده ، و ابراز الخاصه او اكثر من خصائص الدولة ووظيفة او اكثر من وظائفها و يقال عن ذلك ايضاً ،عندما تتجه افعال الدولة الاقتصادية السياسية نحو التركيز على السلوك الريعي و السلوك التوزيعي و في كل الاحوال تظل العلاقه مع المركز الراسمالي العالمي قائمه و مستمره . [٢]

- **<u>الدور الاقتصادي للدولة : أبعاده و علاقاته البنائية :</u>**

[٢] إبراهيم سعد الدين و اخرون ، الدوله و دورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاهتمام بالدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث ينبع من كونها كانت ولا تزال في عملية التحول الاقتصادي الاجتماعي ، حيث برزت الوظيفه الاقتصاديه للدوله على سائر وظائفها الاخرى .

اما الوظائف الغير اقتصاديه فلقد اتجهت لخدمة الوظيفه الاقتصاديه . فالتأمل لوظائف الدوله بشكل عام يجد انها برغم تنوعها تتجمع حول ثلاث وظائف رئيسة وهى :

١- الوظيفه الاقتصاديه القانونيه المتصله بتحقيق النظام الاجتماعي العام و ما يتطلبه من اجماع ، وسن التشريعات اللازمه لاقامة حياه اجتماعيه داخل الاقليم الذي تفرض سيادتها عليه ، و التعايش مع المجتمعات المحيطه و الدفاع عن الحدود الاقليميه .٢- الوظيفه الاقتصاديه و المتعلقه بسن التشريعات الاقتصاديه ، و تنظيم عملية الانتاج ، والحفاظ على حقوق الملكيه ، وضبط عمليات التوزيع والاستهلاك .

٣ - الوظيفة الايديولوجية والتى تتعلق بافراز ونشر الافكار الايديولوجية ، والعمل على استمرار اطار الشرعية القائم . هذه الوظيفة تكمل بعضها البعض وتتدخل عبر مستويات مختلفة . واذا كان من المفترض ان تحقق الدولة قدرا من التوازن بين وظائفها . الا ان هذا التوازن لم يتحقق بالنسبة للدولة في العالم الثالث ، حيث برزت الوظيفه الاقتصادية على سائر الوظائف ، بل ان الوظائف المرتبطه بالسياسة والقانون والايديولوجية قد كرست – فى جانب منها – لخدمة الوظيفة الاقتصادية ، حيث اتجهت نحو تقنين اي تغيرات اقتصادية تفرضها الدولة ، كما ان الايديولوجية قد اتجهت نحو خلق المبررات المختلفه لوجود هذه التغيرات بصرف النظر عما ادت او ستؤدى اليه هذه التغيرات المختلفة.[1]

ولم تقف الاتجاهات الاقتصادية للدولة عند حدود تنظيم وادارة وامتلاك الاقتصاد فحسب ، بل انها تحولت السنوات الاخيرة ناحيه التنازل جزئياً عن تملك الوحدات الانتاجية فيما يعرف الان بعملية التحول الى القطاع الخاص . وفى الحالتين لم

[1] المرجع السابق ، ص ص٢٢ -٢٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تكشف عن تنظيم عمليات التوزيع وتنظيم ارصده الدولة وانفاقها من خلال استقبال صنوف مختلفة من الريع . ولما سبق فقد طرح مفهوم الافعال الاقتصادية السياسية للدولة ، حيث يسمح لنا هذا المفهوم بالحديث عن الابعادالمختلفة للدور الاقتصادى للدولة ، وذلك دون التركيز فقط على تدخلها فى شئون الاقتصاد ، كما ان وصف افعال الدولة بانها افعال اقتصادية سياسية توسع من نطاق فهمنا للدور الاقتصادى . فعلاقة الدولة بالاقتصاد ليست علاقة ذات طبيعة اقتصادية بحته بل انها جزء من علاقات بنائيه تاريخية اوسع نطاقا وتعقيدا . وحتى يمكن الوقوف على طبيعة هذه الافعال من حيث انماطها الرئيسية وتبايناتها عبر المكان والزمان فانه يمكن التمييز بين الانماط التالية :

التدخل الاقتصادى ، حيث لم يقتصر التدخل الاقتصادى من جانب الدولة فى العالم الثالث على ادارة الاقتصاد او اعادة توجيهه ، وذلك كما حدث فى التجارب المتعدده التى خاضتها الدول فى العالم الثالث وذلك بغيه الاصلاح الزراعى باعادة توزيع الملكية الزراعية فى ضوء قوانين جديدة . فقد كان تدخلها اشمل واعمق بحيث اصبحت هى نفسها صاحبة المشروع employer والمنظم entrepreneur وصاحبه البنك banker .

ويمكن القول ان ادارة الدولة لقطاعها العام قد اتسم بالطابع الراسمالى الخالص . بحيث بدت افعال الدولة متشابهة الى حد كبير مع سلوك أى صاحب مشروع رأسمالى او منظم .من حيث التحول الى القطاع الخاص، يشهد العالم المعاصر بعد فترة طويلة من التدخل الاقتصادى وتوجيه الاقتصاد من جانب الدولة ، وبالتحديد منذ ثمانينات هذا القرن الظاهرة التي تعرف بالتحول الى القطاع الخاص privatization ، والتى يقصد بها تحول المشروعات التى تملكها الدولة او التى امتلكتها عن طريق التامين الى القطاع الخاص ليتولى امرها كليا او ليشارك الدولة فيها . وعملية التحول الى القطاع الخاص تتم باذن الدولة وتحت رقابتها ، بل انه كثيرا ما تضع بعض الشروط لعملية تحويل القطاعات العامة الى قطاعات خاصة . وذلك لكى تقضى على الاحتكار وتضمن اشرافا ورقابة على حركة الاقتصاد . ويمكن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القول انه اذا كانت عملية التدخل الاقتصادى من جانب الدولة هي عملية سياسية
تمت فى ضوء شعارات سياسية واقتصادية ذات صبغة خاصه ، فان ذلك يصدق
ايضاً على التحول الى القطاع الخاص ، حيث ان الدعوة الى القطاع الخاص ترتبط
بشعارات عديدة ، منها تحسين الاداء ، وزيادة كفاء الانتاج ، والتحكم فى الطلب
وتقليص التضخم او القضاء عليه ، وكذلك ايضا مساعدة القطاع العام على ان
يتغلب على معوقاته واهما الديون ، وكذلك ايضا خلق الاستقرار فى سوق النقد ،
وخلق روح المبادرة والمخاطرة فى السلوك الاستثمارى .[1]

الاصلاح الاقتصادى والتغيير فى وظائف الدولة :

مصر اليوم تقف على باب مرحلة جديدة نسعى فيها الى اجراء اصلاح اقتصادى
شامل بحيث يتحول نظامنا الاقتصادى من نظام يعتمد بصفة أساسية على القطاع
العام والتخطيط المركزى والقرارات البيروقراطية الى نظام آخر يلعب فيه القطاع
الخاص والمبادرة الفردية وقوى السوق دورا فاعلا .

وهذا التغيير الشامل للنظام الاشتراكى الذى ساد منذ أوئل الستينات والذى كان مسئولا
عما نعنيه من مشكلات حاده ، تمثل فى تراجع معدلات النمو وتسارع معدلات
التضخم وارتفاع نسبة البطالة وتراكم المديونية الخارجية وتدهور مستوى الخدمات
الاساسية في كل المجالات .

ويمكن القول ان ماحدث ويحدث بمصر فى الوقت الحاضر ليس الا صورة لما يجرى
في عدد كبير من البلاد النامية ، حيث اخذت جميعها فى عقد الستينات بنظام
اقتصادي يستمد اصوله ومفاهيمه من الافكار الشمولية الاشتراكية أو من نظرية
التنمية تنادى بالتدخل الشديد للدولة فى كافه مجالات الحياة الاقتصادية ، وفيما
يتعلق بمصر ، فانها قد قطعت شوط كبيرا فى عملية التحول الكبرى التى بدأت بصورة
جاده منذ التوقيع على برنامج الاصلاح الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى والبنك
الدولى فى ١٩٩١ . ولقد استطاع هذا البرنامج خلال تلك الفترة ان يحقق انجازات

---

[1] المرجع السابق ، ص ٣٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ملموسة فى المجالات النقدية والمالية ، ومن ذلك تخفيض معدلات التضخم وتثبيت سعر الجنيه أمام الدولار واستعادة الثقة فى العملة الوطنية وتحرير أسعار الفائده وتحسين العجز فى الميزانية الحكومية وميزان المدفوعات بوجه عام . فلابد ان توائم الدولة نفسها لتأدية وظائفها فى ضوء المستجدات العالمية (الخاريجية والمحلية)، فمثلا من قيام الدولة بالدور الأساسى في عملية التنمية والقطاع العام الى دور الشريك في عملية التنمية ، الى دور المراقبة لعملية التنمية والموجه لها . ومهما كان دور الدولة فان المستهدف هو تحقيق التنمية والتى تتمحور حول عده نقاط أو ركائز أساسية ، تتاثر وتؤثر فى وظيفة الدولة في كل مرحلة تنموية ، ومن هذه الركائز تنمية تلبى الاحتياجات الاساسية ، تنمية تعتمد على الذات أولا ، تنمية ذات تكنولوجية ملائمة ، تنمية تحافظ على الهوية الحضارية ، تنمية بعيده عن التبعية و تنمية مستقرة ومتواصلة ومستقلة .

ولايجاد هذه الركائز فلابد من وظائف محدد للدولة ، وهذه الوظائف فى ظل المستجدات تتركز فى ان الدولة شريك فى عملية تنمية ومراقب له ، وهى محفز لتوجيه النشاط الاقتصادى الوجهه التى يحتاجها المجتمع ، كما انها مازالت رائدة فى المجالات والقطاعات التى يقدم عليها القطاع الخاص ، وهي ايضا المسير لأمور الاستثمار في المجتمع .

ويمكن القول ان الوظائف التى على الدولة ان تؤديها ليست بالجديدة تماما ، ولكن ماحدث بالفعل هو تطوير في مهام ووظائف الدولة فى ضوء ما استجد من متغيرات اقتصاديه واجتماعية ، ولابد للدولة ان تؤدي هذه الوظائف بكفاءة اذا كان لديها الرغبة فى تحقيق تنمية شاملة عادلة تدخل بها الدول النامية القرن الحادى والعشرين (١).

(١) سعيد النجار ، تجديد النظام الاقتصادى والسياسي في مصر ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ج ١ ، ص ٤١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويمكننا ان نوجز هذه الوظائف كما يلي :

الوظائف الاجتماعية للدولة فى ظل المستجدات العالمية والمحلية :التعلم ، التدريب ، البحث العلمى والتطوير التكنولوجى ، الحفاظ على البيئه ، التنمية الزراعية ، الدور الرقابى للدولة ، الحد من الفقر (العمل الحكومى في القطاعات الاجتماعية ، استخدام الهيكل الاسعارلزيادة دخول الفقراء ، الاستثمار فى راس المال البشري ،تسعير الغذاء وتوزيعه متوجيه الاستثمارات للمناطق الفقيرة). (١)

اما فيما يتعلق بتوفير الخدمات الاساسية للمجتمع ، فان السلطة السياسية للدولة تسعى دائما ناحية توفير الحد الادنى من الخدمات الأساسية الازمة لحفظ المجتمع وحمايته سواء ما يتعلق منها بتوفير الامن والعداله فى الداخل او الحماية من المخاطر الخارجية .

ولعل أهم مايميز دور الدولة المعاصرة هو اتساع مجال الخدمات الأساسية التى تقدمها الدولة لمواطنيها وارتباط ذلك بمفهوم الحاجات العامة والحاجات الاجتماعية ، حيث اصبحت الدولة مسئولة عن توفير مستوى معقول من التعليم الالزامى ، ذلك بالاضافة الى حماية التعليم العالى والجامعى ، ورعايه البحث العلمى ، ذلك بالاضافة الى رعاية مستوى الصحة العامة والخدمات الطبية ، حيث اصبحت الدولة مسئولة عن توفير المواصلات والاتصالات لربط اجزاء الاقتصاد ببعضه البعض فضلا عن ربط الاقتصاد القومى بالعالم الخارجى ، ذلك بالاضافة الى المجالات الأخرى مثل الاعلام ورعاية الشباب وحماية البيئة .

وبالاضافة لما سبق فلقد امتدت مسئولية الدولة بشكل متزايد ناحية المستوى المعقول من النشاط الاقتصادى وضمان امكانات نموه ، اما المجال الاجتماعى ، فلقد اهتمت الدولة برعاية المتعطلين وتوفير انواع من الضمان الاجتماعى ضد المرض والعجز وكذلك البطالة ، بالاضافة الى توفير الدولة الاطار القانوني الذى تنضبط معه معاملات الافراد الى حد بعيد ، بحيث تتاكد مراكزهم القانونية مما يسهل على الافراد

(١) سعد طه علام ، التنمية والمجتمع ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص ص ٩٩ – ١٠١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القدرة على التنبؤ والتخطيط ، حيث ان الهدف من وضع الاطار القانونى هو توفير قدر معقول من الاستقرار القانونى فى الاوضاع الاقتصادية .

ويمكن القول ان سلامه النشاط الاقتصادى لاتتطلب فقط وضع الحدود والضوابط لهذا النشاط وبالتالى القدرة على التنبؤ بقرارات وسلوك الاخرين ، بل لابد من توفير نوع من المعلومات بما يساعد على التوقع ومعرفة ردود فعل الاخرين ضمن حدود معقوله والا انهار اساس الحساب الاقتصادى وبالتالى السلوك الرشيد ، ومن ثم فان توفير قدر من المعلومات والاحصاءات عن أوضاع الاقتصاد يعتبر امراً اساسياً لاغنى عنه . حيث ان توفير البيانات العامة عن الاقتصاد هو نوع من الاجراءات العامة اللازمة لاستقرار النشاط الاقتصادى ، حيث يجب ان تتمتع هذه المعلومات بقدر من المصداقية والانتظام والاستقلال .

وتضع الدولة فوق ذلك نظاما قضائيا لضمان احترام هذه القواعد الموضوعه وحماية حقوق الافراد بوجه عام ، ومما سبق يمكن القول ان الدولة تظهر باعتبارها سلطة قهر تملك وحدها استخدام القوى المنظمة والمشروعة لضمان تنفيذ قراراتها واحترام القواعد الموضوعة ، حيث ان سيادة الدولة باعتبارها السلطة النهائيه لحسم الامور هى ليست فكرة نظريه ولكنها نظام يستند الى القوى المادية لضمان فاعلية هذه السيادة .

والدولة تسيطر ايضا على النظام النقدى بالاضافة الى تحديدها لاطار الحساب الاقتصادى داخل الدولة من ناحية والتاثير على توجيه النشاط الاقتصادى بصفه عامة من ناحيه اخرى ، وسيطرة الدولة على النظام النقدى تؤدي الى التاثير فى النشاط الاقتصادى من خلال الوحدات النقدية المستخدمه فى الحساب الاقتصادى.

كما ان هذا الدور الذى تقوم به الدولة المعاصره استنادا الى حقها في السياده يتقيد بما تتقيد به السياده نفسها وخاصة اقتصاره على داخل الحدود الاقليمية للدولة . فما تقدمه الدولة من خدمات أوما تضعه من قواعد ونظم انما يتوقف وبشكل كبير عند حدودها الاقليمية ، ومن ثم تختلف قواعد وظروف النشاط الاقتصادى من دولة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والحرى ، وبالمثل فان حق القهر الذى يمكن الدولة من فرض نظامها القضائي لحماية المعاقدات والحقوق انما يرتبط وبشكل كبير بحدود اقليمها الوطنى .(١)

وبعد العرض السابق يمكن اجمال الادوار الاقتصادية للدولة فيمايلي :

- وضع الضمانات والقواعد القانونية والادارية الخاصة بالانشاط الاقتصادى والتى تلزم القطاع الخاص باداء دوره في النشاط الاقتصادى فى متابعة الدولة ، حيث انه لايمكن وضع هذه القواعد والقونين فقط انما لابد ان يوازي ذلك متابعه وضبط من الدولة لتطبيق وتفعيل هذه القواعد والقوانين المختلفه.

- ضرورة ان تقوم الدولة بتوفير المناخ المناسب لمنافسة بما يحد من الاحتكار ويمنعه ، فى اطار من الشفافيه في التعاملات الاقتصادية ، فيجب ان يساعد هذا المناخ العاملين على التكيف مع الاوضاع الاقتصادية والتقنيه العالمية الجديدة .(٢)

- ينبغى على الدولة ان تضع منظومة متكاملة من السياسات الاقتصادية والمالية التى تمكنها من مراقبة النشاط الاقتصادى وتوجيه بمرونه وحزم ، بما يساهم في تلافى اي خلل يمكن ان يحدث فى اطار نظام اقتصاد السوق.

- على الدولة ان تصيغ مجموعة من الاحتمالات والسناريوهات المتوقعة والتى تمكنها من ادارة الازمات المالية والنقدية والمحتملة ، ذلك بالاضافة الى اعداد متخصصين فى ادارة الازمات الاقتصادية .(٣)

واذا كنا نتحدث عن عالم يزيد تكامله فاننا بذلك نتحدث فى اللحظة نفسها عن الحاجة الى الوظيفة الاجتماعية للدولة ، ويصدق هذا الحديث بالاساس على دول العالم الثالث حديثه العهد بالراسمالية والتى ساهمت قوى السوق فى تعرضها لمشاكل

---

(١) حازم الببلاوى ، " دور الدولة فى الاقتصاد " ، دار الشروق ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٨ ، ص ص ٢٣ – ٢٤ .

(٢) عاطف قبرصي ، اعادة النظر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، مجلة المستقبل العربي ، ٢٠٠٢ ، ع ٢٨٢ ، ص ٥٤ .

(٣) محمد سعد ابوعمود ، الوظائف الجديدة للدولة فى عصر العولمة ، مجلة الديمقراطية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ع ٣ ، ص ٧٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جسيمه لا قبل لها بها ، ولايعنى ذلك ان دول العالم المتقدم العريقة فى التقاليد الراسمالية ، غير معفية بالكامل من مثل هذا النوع من المشاكل ، ففى دول الاتحاد الاوربي علي سبيل المثال مالايقل ١٨مليون عاطل ، كما ان ١٧% من سكانه يعيشون تحت خط الفقر .

وتقتضى تلك الاوضاع من الدولة الوطنية الاطلاع علي مجموعة هامة من الوظائف الاجتماعية يمكن حصرها فيمايلي :

- توفير الخدمات الاساسية للمواطنين فى المجالات المختلفة ، وذلك من خلال اليات ووسائل جديدة تقوم على اساس الشراكه بين الدولة والمواطنين وهو ما يعنى احياء دور المجتمع المدنى فى مجال تقديم هذه الخدمات المختلفة .
- تنمية وتطوير التامينات الاجتماعية والمعاشات بما يتلائم والظروف الجديدة ، وابتكار الوسائل الملائمة لادارة واستثمار اموال التامينات الاجتماعية في توفير موارد جديدة لتمويل النظم المختلفة لهذه التامينات.
- مواجهة مشكلة الفقر وذلك من خلال توفير اليات نابعه من خبرة المجتمع من ، خلال التكافل الاجتماعى والتحول من اسلوب تقديم الاعانه الي اسلوب المساعده من دائره الفقر وبراثنه .
- مواجهة مشكلة البطالة ، من خلال التعامل معها وعلاجها .
- تنمية الاستثمار فى مجال الموارد البشرية كالتعليم والتدريب ، حيث تحتاج الدولة الوطنية الى المزيد من العلم والمعرفة والخبرة خاصة في مجالات الاستثمار والانتاج ، وذلك من أجل مواجهة التحديات المترتبة على تطبيق اليات السوق ، ذلك بالاضافه الى تنمية وتشجيع ملكات الابداع بمختلف الحوافز المادية والادبيه [١].

[١] جمال منصور ، التحولات السياسية وانعكاسها على دور الدولة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى عصر العولمة ، المؤتمر الوطنى حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر ، قسم العلوم السياسية ، جامعة عنابه ، الجزائر ، ٢٠٠٨ ، ص ١٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

و ليس هناك مجال للتاكيد على أهمية وجود دولة قوية لنجاح المجتمعات وتقدمها ، فتاريخ البشرية وطور المجتمعات هو تاريخ تزايد الحاجات العامة والاجتماعية والتى تجاوز المصلحة المباشرة للافراد. ففي ظل المجتمعات البدائية عل سبيل المثال ، اقتصرت هذه الحاجات على توفير الأمن والدفاع والعدالة ومن ثم فلقد كان دور الدولة محدداً بالضرورة . ومع التقدم ازداد الارتباط والتداخل بين مصالح الافراد ومستقبلهم ، ولم تعد حياة الفرد ومستقبله رهنا بما يفعله بقدر ما توقفت على البيئه المحيطه وما يتوافر من امكانيات . فما يفعله فرد يقتصر عليه ، بل يمدد نفعه اوضرره الى غيره ، ومن هنا بدات فكرة المصلحة العامة تفرض نفسها بقوة . فالتعليم على سبيل المثال لم يعد مرتبطاً بحق الفرد في المعرفه فقط ، وانما ايضا بمصلحة الجماعة ومستقبلها . وينطبق ذلك ايضا علي الصحة والثقافة والبيئه ووضع اساس التقدم الاقتصادى من بنيه اساسية مادية (طاقة ، موانى ، اتصالات ، وطرق ،....) أو مؤساساتية (مؤسسات نقدية ومالية ، نظم قانونية وقضائية ، مؤسسات علمية وبحثية ،....)وحماية الاستقرار والتكامل الاجتماعي وتوزيع عادل للثروات والدخول ، تنمية ثقافية لكافة فئات المجتمع ، حيث استتبع ذلك الحاجة الي وجود دولة قوية مع تطور العلاقات الدولية وتعدد سياسات الوطنية بوجه عام .

ومما سبق تضح اهميه وجود دولة قوية قادرة على توفير هذه الحاجات العامة والاجتماعية بالنسبة لافراد المجتمع بمابتيح لهم أكبر فرصة لتفجير طاقاتهم الخلاقة . ولا يخفى ان أهم مايميز هذه الحاجات العامة والاجتماعية هو انه لايمكن ان تتوافر من خلال الحافز الشخصي الفردي . ومن هنا كان وجود الدولة ، بما تملكه من سلطة وقهر ضروريا لنمو المجتمعات وتقدمها . ويجب التاكيد على انه كلما ازدادت اهميه الخدمات العامة كلما ازدادت الحاجة الى تدخل الدولة .[1]

لكن الصورة المثالية لتدخل الدولة ليست هى كما يعتقد البعض (الانتاج العام) او القطاع العام ، و من ثم فان تقليص دور القطاع العام ليس بالضروره تقليصا لدور

[1] حازم الببلاوى ، خلط الاوراق : القطاع العام وتتدخل الدولة ، جريدة الاهرام ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٢ ابريل ١٩٩٠ ،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدوله ، بل علي العكس حيث يمكن أن يؤدي هذا الي استرجاع هيبه الدوله و فاعليتها عندما تتخصص فيما اهلت اليه ، و هو استخدام سيادتها لوضع السياسات العامه و قواعد السلوك و استخدام السياسات الانفاق (و ليس الانتاج) كوسيله لتحقيق اهدافها . و بهذا تصبح الدوله دوله سياسات و ليست دوله اوامر ، حيث أن تدخل الدولة ليكون بالضروره في صوره قطاع عام ، فالدوله الحديثه تزيد من تدخلها الاقتصادي و الاجتماعي عن طريق القوانين و السياسات العامه و ليس عن طريق الانتاج العام المباشر .

كما ان الدولة الحديثة ايضاً تحقق أهدافها بما تضعه من سياسات اقتصاديه واجتماعيه و ما تخصه من نفقات في نوازناتها ، فسياسات الدوله الاقتصاديه والاجتماعيه تطبق مباشره دون حاجه الي انتاج عام أو ملكيه عامه ، و اذا عجزت الدوله عن تحقيق سياساتها الا في حدود ملكيتها العامه للقطاع العام ، فانها تعترف بذلك بضعفها و عجزها ،اذ لا تملك ناصيه سيادتها علي المواطنين و علي السوق بوجه عام . [1]

• الانتقال النمطى فى السياسة الاقتصادية المصرية:-

شهدت السياسة الاقتصادية المصرية ثلاث مراحل انتقال نمطى خلال الفترة من النصف الثانى من القرن العشرين الى بداية فترة الاصلاح عام ١٩٩١ . وقد أثرت مراحل الانتقال فى الدور الذى تلعبة الدولة فى الاقتصاد المصرى و فى مكانة الاقتصاد فى السوق الدولى ، تلت المرحلة الاولى نهاية فترة الاستعمار البريطانى الذى تمثل في ثورة ١٩٥٢ ، و فى تلك الفترة سادت علاقات اقطاعية و شبة اقطاعية فى المناطق الريفية ، اما القطاع الخاص ، فكان يسيطر على التجارة و الصناعات الصغيرة . و اقتصر تدخل الحكومة فى تلك الفترة على حماية الصناعة الوطنية و مراقبة العملات الاجنبية و فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٣ ، شهد الاقتصاد المصرى عملية تحول عبر نموذج تصنيع تقودة الدولية . و تم تطوير

[1] حازم الببلاوي ، " التغيير من اجل الاستقرار "، الهيئه المصريه العامه للكتاب ، القاهره ، ١٩٩٨ ، ص ١٤١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القطاع العام ليكون محرك النمو الاساسى و ليكون وراء معظم فرص العمل و الاستثمارات الجديدة ، حيث انفقت الدولة المبالغ الكبيرة على البنية التحتية العامة والخدمات الاجتماعية و التزمت بالاصلاح الزراعى ، و كما احتكرت الشركات الحكومية قطاعات المصارف و التصنيع و التجارة الخارجية و مجمل قطاع النقل ، بالإضافة الى ان الحكومة وضعت اجراءات حمائية عالية للاقتصاد و طبقت حواجز الاستعاضة عن الواردات .

وفى الفترة بين ١٩٧٤ و ١٩٨٥ نما الاقتصاد المصرى بمعدل ٨% سنوياً . و بدأ ان سلسلة من الارباح غمرت البلاد و ساهمت فى الوصول الى هذة النتيجة : اسعار النفط المرتفعة ، اعادة إسرائيل لحقوق النفط فى سيناء ، اعادة افتتاح قناه السويس ، واموال المهاجرين المصريين العاملين فى البلدان العربية الى ذويهم ، مما ادى الى تدفق ملحوظة فى العملات الاجنبية و هنا قامت الدولة بأعادة توزيع هذة العائدات ، حيث رفعت الدولة الدعم لمن قلت استفادتة من زيادة الدخل ، كما بدأت الدولة تطبق شروطاً موائية و فرص استثمار مربحة ، حيث انخفضت الصادرات و ارتفعت الواردات بناء على النمو فى الطلب على سلع الرفاه مما ادى الى زيادة الطلب على السلع المستوردة فى مقابل انخفاض الطلب على السلع الوطنية ، حيث استتبع ذلك قة استخدام طاقة الصناعة الداخلية ، و تدريجياً قررت الحكومة خفض بل و ايقاف عها للاسعار ، مع تفادى الاعلان عن خطوات الخفض و الالغاء التدريجى لنسب اموال الدعم .

ا المرحلة الثالثة للأنتقال النمطى فى السياسة الاقتصادية المصرية ، فقد عقد ثورة نمو الذى انتهى فى ١٩٨٦ منذ منتصف الثمانينات ، سرعت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادى ، و استمرت فى التوسع المالى .

كن تزامنت هذة السياسة مع انهيار اسعار النفط فى ٨٥ ـ ١٩٨٦ ، مما كان لة تأثير مأسوى على الاقتصاد المصرى ، حيث هبطت مصادر العائدات الاساسية ، وقناة السويس و صادرات النفط و السياحة و اتعاب المصريين فى الخارج ، وباتت الدولة عاجزة عن تحقيق الاستدامة فى الاقتصاد ، كما تراكم الدين ما ادى الى تعسة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تضخم وصلت الى ٢٠% كما انخفضت الصادرات ، و استمر هذا حتى عام ١٩٨٩ تقريباً ، مما ادى بالحكومة الى اللجوء الى تمويل استثنائى قيمتة ١٤.١ مليار دولار حتى العام ١٩٩١ ، و ما استتبع ذلك من انخفاض الثقة فى الاقتصاد و باتت الحاجة ملحة للأصلاح .

و فى ظل تلك الاجواء الملبئة بالمشكلات يمكن ان نرصد ثلاثة اجيال من الاصلاح الاقتصادى التى بدأت عام ١٩٩١ و هدفت الى ارساء الاستقرار فى الاقتصاد وتوليد نمو اقتصادى مستدام ، حيث امتد الجيل الاول من ١٩٩١ الى ١٩٩٨ .

و قد قامت فية الدولة بتحرير الفائدة على الجنية المصري و كذلك تحرير سوق الصرف الاجنبي ، حيث لم يعد صرف العملة الخارجية يقتصر على المصارف التجارية . مما ادى الى استقرار العملة ، و شهدت هذه الفترة استقراراً ناجحا للاقتصاد المصرى اضافة لجهود جادة للخصخصة مما ادى الى انتقال نحو الثلث من مجمل الشركات الحكومية للقطاع الخاص بين ١٩٩١ الى ١٩٩٨ .

امتد الجيل الثانى من الاصلاحات من ١٩٩٨ الى ٢٠٠٤ و ركز على التجارة و اصلاح المؤسسات. حيث دفعت بعض العناصر الداخلية و الخارجية الى هذة المرحلة ، فالظروف الخارجية قد ساءت و صعبت بعد الازمة المالية الدولية ، اما العناصر الداخلية التى قومت الثقة فى الاقتصاد فشملت العملية الارهابية فى الاقصر عام ١٩٩٧ . و فضيحة نواب القروض ، حيث كان لهذة العناصر عواقب و تأثيرات على طريق النمو كما انها طعنت بالثقة فى الاقتصاد المصري . [١]

*** الدولة و تدعيم ثقافة العمل الحر" تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة"**

وفى ظل تلك التحديات تبرز ازمة التنمية و التشغيل اللتان تبرزان فى تراجع معدلات النمو والاستثمار و مستويات التشغيل (خاصة لدى الشباب) ، هذة المشاكل تضع الدولة امام تحديات تحقيق التنمية الاقتصادية و انشاء فرص العمل المناسبة لأحتواء

[١] سفيان العيسه ، الاقتصاد السياسي للاصلاح في مصر ، فهم دور المؤسسات ، سلسله الشرق الاوسط ، مركز كارينغي للشرق الاوسط ، واشنطن ،٢٠٠٧ ، ص ص ٥-٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حدة الازمة ، حيث ان الشباب هم اكبر ضحية للبطالة فى البلدان العربية بوجة عام ، اذ تمثل أعلى معدلات فى العالم بنسبة ٥٠ % من جملة العاطلين عن العمل و خطورتها تكمن فى انها ترتكز فى اوساط الشباب من المتعلمين والذين يطالبون بالعمل لاول مرة ، هذا يعنى ان هذة الاوضاع تضعنا فى حالة من بطالة التهميش التى تهدد بنسف الانسجام الاجتماعى و الاستقرار السياسى للدولة و تنامى اشكال العنف المختلفة ، ان لم توضع خطط و برامج عاجلة و ذات مدى بعيد للحد من هذة المشكلة .

و يمكن ان نحصر الاسباب الرئيسة الكامنة وراء تلك الظاهرة فيما يلى :-

- تقليص قدرة القطاع العام على التشغيل ، رغم انة يبقى المشغل الاكبر مقارنة بالقطاع الخاص ، وهذا من جراء النمط الجديد من النمو الذى اعتمد بعد ١٩٨٠ و الذى ادى الى تجميد التوظيف فى الوظيفة العمومية و الخدمة العمومية او تقليصة و كذا خصوصية مؤسسات القطاع العام .

- ضعف القطاع الخاص و عدم قدرتة على توفير فرص العمل بالقدر الكافى ، و هذا يعود الى اسباب تاريخية ، و عدم توفير البيئة المواتية للأستثمار .

- ضعف مستوى و جوده التعليم و التكوين و التأهيل و عدم توافقة مع متطلبات سوق العمل خاصة فى الاقتصاد الجديد . (١)

هذا و تعد مشكلة البطالة من المشكلات الشائكة جداً ليس فقط على مستوى الوطن العربى ولكن على مستوى العالم اجمع ، فمع تطور العصر الحديث وحدوث الانفجار السكانى انخفضت فرص العمل فى كل البلدان بلا استثناء ، و من هنا فليس من بداية الحقيقة فى الشئ القول بأن مشكلة البطالة مشكلة عالمية اصيبت بها كل دول العالم الحديث المعاصر . و بالأضافة الى ازدياد عدد السكان فإن هناك ايضاً ضعف الخطط التنموية و كونها على مستوى لا يتناسب و مستوى التضخم السكانى

(١) انظر : الاقتصاد الجديد و تشغيل الشباب ، المؤتمر العربى الاول لتشغيل الشباب ، وزارة العمل و التشغيل و التضامن الاجتماعى ، منظمة العمل العربية ، الجزائر ، ٢٠٠٩ ، ص ٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

. و يبرز مشكلة البطالة نتجت مشكلة فقدان السيولة النقدية التى يتقاضي بها العامل اجره عن عمله ، هذا المورد الذى عن طريقة تسير عجلة حياة الانسان و اسرتة ، بجانب هذا فأن مشكلة البطالة تؤدى الى نشوء مشكلات اجتماعية متنوعة ابرزها الجريمة و اللجوء الى تهريب المخدرات والادمان و المشكلات النفسية و غيرها

من هنا ينبغى ان ندرك الخطورة الاجتماعية التى تشكلها ظاهرة البطالة بوصفها انعاكساً لأنتهاك حق من حقوق العمال ، ذلك لان الشباب وهو الذى يتحمل دائماً نصيباً عالياً من مشكلة البطالة، و الحق ان هذة المشكلة تعد قضية متعددة الابعاد و الجوانب (السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية ..... الخ) ومن ثم فهى تمثل فى ذاتها عدة مشكلات متشابكة معاً نشأت فى مجملها نتيجة عدة أسباب و عوامل شائكة سواء على المستوى العالمى او العربى . (١)

فالمدقق فى الشأن المصرى عندما يبحث فى اشكالية البطالة يجد ان لها اسباباً عديدة منها ما هو اقتصادى او اجتماعى او سياسى او سكانى او تكنولجى او تنظيمى.. الخ ، و لقد تركت هذة المشكلة اثاراً سلبية عديدة قصيرة و بعيدة المدى تحد بدورها من معدلات النمو المطلوبة ، و التي من شأنها زيادة معدلات البطالة بما يؤثر علي البناء الاجتماعي للمجتمع المصري بوجه عام و بناءه الاقتصادي بوجه خاص . (٢)

(١) عبير محمد سعد ، ظاهرة البطالة و الاخلال بحق العمل فى المجتمع العربى ، مجلة شؤون عربية ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٠٤-١٠٥ .

(2) حسن رمزى كاظم ، قراءات فى قضايا الادارة العامة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المراجع العربية

١. ابراهيم سعد الدين و اخرون ، الدوله و دورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي ، بحوث و مناقشات ندوه عقدت بالكويت في ٢٧-٢٩ مايو ١٩٨٩ ، المعهد العربي للتخطيط ، دار الرازي ، الكويت ، ١٩٨٩ ،.

٢. ابراهيم سعد الدين و اخرون ، الدوله و دورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي ،.

٣. احمد النكلاوي ، التحولات الاجتماعية و التخطيط ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٨ ،.

٤. احمد بهاء الدين شعبان ، الحركات الاجتماعية من بورتو اليجري الي ربيع العرب ، المجلس الاعلي للثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٢ ،.

٥. احمد زايد ، الدوله في العالم الثالث ، رؤيه سوسيلوجيه ، دار الثقافه ، القاهره ، ط١ ، ١٩٨٥

٦. احمد زايد،اعتماد علام ،"التغير الاجتماعي " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ،.

٧. احمد شقير ، الاقتصاد الجديد و تشغيل الشباب ، المؤتمر العربى الاول لتشغيل الشباب ، وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعى ، منظمة العمل العربية ، الجزائر ، ٢٠٠٩ ،.

٨. احمد شكر الصبحي ، مستقبل المجتمع المدني في النظام العربي ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٠ ،.

٩. جلال معوض ، الشرق الاوسط : الدلالات و التطورات الجارية المحتملة ، مجلة شئون عربية ، ع ٨٠ ، ١٩٩٤ ،

١٠. جمال منصور ، التحولات السياسية وانعكاسها على دور الدولة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى عصر العولمة ، المؤتمر الوطنى حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر ، قسم العلوم السياسية ، جامعة عنابه ، الجزائر ، ٢٠٠٨ ،

١١. حازم الببلاوى ، " دور الدولة فى الاقتصاد " ، دار الشروق ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٨ ،.

١٢. حازم الببلاوى ، خلط الاوراق : القطاع العام وتتدخل الدولة ، جريدة الاهرام، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٢ ابريل ١٩٩٠ ،

١٣. حازم الببلاوي ، " التغيير من اجل الاستقرار "، الهيئه المصريه العامه للكتاب، القاهره ، ١٩٩٨ ،.

١٤. حسن رمزى كاظم ، قراءات فى قضايا الادارة العامة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ،.

١٥. حسن شامي ، اسئلة حول مشاريع الاصلاح و الديموقراطية ، الحياة، ع ١٤٩٩٦ ، ٢٠٠٤ ، ص ص١٦-١٧ .

١٦. حسن لطيف كاظم ، العولمه و مستقبل الدور الاقتصادي للدوله في العالم الثالث ، دار الكتاب الجامعي،الاسكندرية ،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٧. حيدر ابراهيم علي ، الامنوقراطية و التحول الديموقراطي في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية ، ع ١٨٤ ، المجلد ٤٦ ، ٢٠١١ ،.
١٨. سعد طه علام ، التنمية والمجتمع ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ٢٠٠٧،
١٩. سعيد النجار ، تجديد النظام الاقتصادى والسياسي في مصر ، دار الشروق، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ج ١ ،.
٢٠. سفيان العيسه ، الاقتصاد السياسي للاصلاح في مصر ، فهم دور المؤسسات، سلسله الشرق الاوسط ، مركز كارينغي للشرق الاوسط ، واشنطن ،٢٠٠٧ ،
٢١. عاطف قبرصي ، اعادة النظر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، مجلة المستقبل العربي ، ٢٠٠٢ ، ع ٢٨٢ ،.
٢٢. عبد السلام بغدادي ، النظم السياسية العربية و تحديات التغيير و الإصلاح السياسي ، دار الكتب العلمية ، بغداد ٢٠١١ ،
٢٣. عبد العزيز الدوري ، الهوية الثقافية العربية و التحديات ، مجلة المستقبل العربي ، ع ٢٤٨ ، ١٩٩٩ .
٢٤. عبير محمد سعد ، ظاهرة البطالة و الاخلال بحق العمل فى المجتمع العربى، مجلة شؤون عربية ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة، ٢٠٠٤ ،
٢٥. فهمي هويدي ، بلايين مصر المنهوبة ، الشروق الجديدة ، مصر، عدد ٢٠١٢/٩/٥ .
٢٦. مجدي صبحي ، التوجهات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الثورات ، تحرير سعيد عكاشه و آخرون ، مجلة السياسة الدولية ، ع ١٨٤ ، المجلد ٤٦ ، ابريل ٢٠١١ ، ملحق تحولات استراتيجية ،.
٢٧. محمد السيد سعيد ، ازمة النظام العربي ، مجلة السياسة ، ع ١٠٠ ، السنة ٢٦، ابريل ١٩٩٠ ،.
٢٨. محمد سبيلا ، المخاض الديموقراطي العسير في الوطن العربي ، في مجلة الكلمة ، ع ٧٤ ، منتدي الكلمة للدراسات و الأبحاث ، مؤسسة دلتا للطباعة و النشر، لبنان ، ٢٠١٢.
٢٩. محمد سعد ابوعمود ، الوظائف الجديدة للدولة فى عصر العولمة ، مجلة الديمقراطية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ع ٣ ،.
٣٠. محمد عاطف غيث ، التحول الاجتماعي و التخطيط ، دار المعارف ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، .
٣١. محمد محفوظ ، الربيع العربي و آليات المصالحة و الانصاف " ، مجلة الكلمة، ع ٧٥ ، منتدي الكلمة للدراسات و الابحاث ، دلتا للنشر ، لبنان ، ٢٠١٣ ،.
٣٢. محمود محمد زقزوق ، مفاتيح الحضارة و تحديات العصر ، سلسلة قضايا إسلامية ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلي للشئون الإسلامية، القاهرة ،١٩٩٨،.
٣٣. مصطفي خشيم ، تحديات النظام الإقليمي العربي ، مجلة المستقبل العربي ،ع ٢٧٥ ، ٢٠٠٢ ، ٨٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣٤. من كلمة عن الحق لبعض في افتتاحية ندوة " الثورات الديموقراطية العربية "، م س، ٢٠١٢/١/١١ .
٣٥. هاني رسلان ، جنوب السودان و التوجه نحو الإنفصال ، مجلة السياسة الدولية، ع ١٧٩ ، المجلد ٤٥ ، ٢٠١٠ ،
٣٦. هناء عبيد ، عنف الثنائيات في مرحلة ما بعد الثورة ، مجلة السياسة الدولية، ع ١٨٤ ،ابريل ٢٠١١ ، المجلد ٤٦٩ ،

المراجع الاجنبية

37. David M.Blau , " What determines family structure Discussion paper no .4912 , Ohio state university and IZA , Germany , 2010.
38. Barry Eichengreen and David leblang " Democracy and Globalization work , National Bureau of Economic research , Cambridge , August 2000, .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner